كتب وقراءات

يتضمن هذا الباب ثلاث مراجعات للكتب الآتية:
(١) السيطرة الصامتة:
الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية
(٢) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٧
(٣) الاقتصاد السياسي: الفساد ـ الإصلاح ـ التنمية

نورينا هيرتس

السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية

ترجمة صدقي حطّاب

(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٧). (عالم المعرفة؛ ٣٣٦)

أشرف كمال عباس

باحث في معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، أسيوط.

يقع هذا الكتاب في أحد عشر فصلاً. يوضح **الفصل الأول** أنّه يمكن التأريخ لبداية عالم السيطرة الصامتة بصعود مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة للسلطة مع رفيقها رونالد ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية والذين سادت معهما الأيديولوجية التي اتبعاها في الكثير من دول العالم والتي تتضمن إلغاء صامتاً للعقد الاجتماعي، ولقد تزايدت في الآونة الأخيرة عمليات الاندماج بين الشركات الكبرى حتّى إنَّ مجموع عمليات الاندماج في العام ٢٠٠٠ بلغ ضعف ما تمّ منها قبل عقد من الزمن.

كما يشير إلى التزايد الكبير في الهوة التي تفصل بين الفقراء والأغنياء مع تزايد أعداد المهمشين، وإلى أن الرأسمالية قد انتصرت ولكن غنائمها لم تصل إلى الجميع.

وقد أشار أحد قادة حزب العمال البريطاني إلى أن تكوين الثروة الآن قد أصبح أهم من توزيعها، وأن الكاتبة تشير إلى أن الكتاب ليس موجهاً ضدّ الرأسمالية، إذ إن هذا النظام قد أدى إلى نمو اقتصادي غير مسبوق، إلا أن عدم المساواة في الدخل ليس سيئاً بالنسبة إلى الفقراء وحدهم وإنّما هو كذلك بالنسبة إلى الأثرياء أيضاً.

ويوضح **الفصل الثاني** أنّه من الناحية التاريخية، فإن حكومات أوروبا والولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر قد سلمت بأن عليها مسؤوليات تتجاوز النظام الداخلي والأمن الخارجي.

ولقد تزايدت خطوات هذا الدور الحكومي خلال النصف الأول من القرن العشرين بعد الكساد المالي الكبير الذي عصف بالأسواق العالمية. وكانت «الأفكار الكينزية» ملائمة للفترة التي وجدت بها، وسيطرت أفكار التدخل الحكومي على الدول المتقدمة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما سادت الدول النامية والمتحررة حديثاً نماذج تنموية تعتمد على تدخل الدولة بدرجات متفاوتة ثمّ تراجعت «الأفكار الكينزية» في حقبة التسعينيّات بعد ارتفاع أسعار النفط وتزايد معدلات التضخم، وصعدت أفكار الليبرالية الجديدة إلى السطح خلال حكم تاتشر في إنكلترا وريغان في الولايات المتحدة وتم خفض عبء الإنفاق الاجتماعي وإرخاء العنان للقطاع الخاص، وتقييد دور الحكومات، وسرعان ما انتشر نموذج اقتصاديات السوق المبني على النموذج الأنغلو ـ أمريكي في العالم كلّه، وتزامنت تلك التغييرات مع انهيار النظام الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفياتي، وأصبحت الخيارات المتاحة أمام الدول النامية قليلة، وانخفضت المساعدات الأجنبية المقدمة للدول النامية بعد انتفاء الدافع السياسي لتقديم تلك المساعدات بعد انتهاء الحرب الباردة.

إن انتصار رأسمالية السوق الحرة تركتنا نعيش في عالم ذي أيديولوجية وحيدة. لقد تزايد عجز الحكومات عن التحكم في تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، ولقد تزايد نفوذ الشركات متعدية الجنسيات الآن كثيراً ويبلغ عدد المليونيرات في العالم الآن حوالي ثلاثة ملايين مليونير.

ولقد أوضح **الفصل الثالث** من الكتاب أنّه في ظلّ هذا العالم المادي، فإن تقييم الناس أصبح يخضع لمقدار ما يكسبونه من أموال لا بما يقدمونه للمجتمع ككل، وتكمن المشكلة في أنّه قد لا يستفيد كلّ إنسان من هذا الحلم الرأسمالي الموعود، وأن وصفة صندوق النقد الدولي لم تكن تتصف بالمرارة فقط، ولكنها كانت تعطى بالإكراه أيضاً، وفي ظلّ ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فإن حالة المريض كانت كثيراً ما تتحول إلى الأسوأ.

إن تلك السياسات أدت إلى درجة كبيرة من الاستقطاب بين السكان وأن هذا الاستقطاب لا يوجد في دول العالم الثالث فقط وإنما في الدول الغربية المتقدمة أيضاً، وفي ظلّ هذه الظروف فإن العمال غير المهرة هم الأسوأ حظاً. إن أولئك الذين يتقاضون أجوراً متدنية هم الآن يتقاضون أجوراً أدنى من السابق وأن الحكومات حين وضعت النمو الاقتصادي غاية لها، فإنه فاتها أن ذلك النمو كان يفترض فيه أن يكون وسيلة لغاية أسمى وهي الاستقرار وارتفاع مستوى المعيشة وتزايد درجة التماسك الاجتماعي. إن طبيعة رأس المال العالمي المتحركة تفرض على الحكومات ما تستطيع أن تفعله وما لا تستطيع أن تفعله. وقامت الحكومات بتقديم حوافز إلى الشركات على حساب قيامها بتقديم الخدمات العامة إلى المواطنين. إن الانقسام الرئيسي في العالم اليوم يتمثل بين من هم داخل أسوار الشركة الكبرى العالمية ومن هم خارجها وهو عالم للمستهلك فيه بعض القوة، ولكن الذين لا يستطيعون أن يكونوا مستهلكين لا يملكون أي قوة.

وأشار **الفصل الرابع** إلى أنّه في ظلّ هذا العالم، فإن الاعتبارات التجارية تتغلب على مختلف الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية، فمازالت حكومات الدول الغربية تتودد للصين على الرغم من سجلها الطويل في انتهاك حقوق الإنسان بسبب كبر حجم السوق الصيني، وأن أكذوبة تشجيع الدولة للنظام الديمقراطي في العالم يرد عليها تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية للديكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية في مواجهة الحكومات الإصلاحية المدنية والتي كانت حاصلة على تأييد شعبي، وأن المنظمات الاقتصادية الدولية الهامة مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية تتخذ قراراتها بناء على قواعد اقتصادية خالصة على الرغم من أن الآثار المترتبة على تلك القرارات تمتد كثيراً إلى ما هو أبعد من مجال الاقتصاد. إن مطالب رأس المال لا تكون دائماً مطالب المجتمع.

ولقد أوضح **الفصل الخامس** أن الشركات الكبرى في الدول المتقدمة هي التي تقوم بتمويل الجزء الأكبر من الحملات الانتخابية للسياسيين، ومن الطبيعي أن تلك الشركات لا تقدم شيئاً من دون مقابل. ولقد وجد أن معدل تكلفة دخول الفرد للكونغرس الأمريكي يبلغ ستة ملايين من الدولارات، أي إن الوصول إلى تلك المواقع السياسية مقصور على الأثرياء فقط، وفي الوقت نفسه، فإن الأعوام الأخيرة قد شهدت تورط أحزاب سياسية في جميع الديمقراطيات المتقدمة تقريباً بصفقات سرية تتضمن تسهيلات ممنوحة للشركات الكبرى، ولقد أدى شعور كثير من المواطنين بالاغتراب إلى انسحابهم من الشؤون العامة كلية.

وأوضح **الفصل السادس** أنّه في الوقت الذي أصبح فيه التصويت التقليدي غير ناجح بوصفه وسيلةً للتعبير السياسي، فإن الضغوط

الشعبية للمستهلكين قد برزت على السطح في الدول المتقدمة، وتركز حركات المستهلكين هذه على الشركات نفسها بدلاً من أن تستهدف الحكومات. كما إنَّ تنامي حركة الاهتمام بالبيئة في الثمانينيّات كان استجابة لفشل الأحزاب السياسية في أن تتعامل بشكل جدي مع ما ينطوي عليه الإنتاج الصناعي من تكاليف بيئية.

وأشار **الفصل السابع** إلى مدى أهمية قضية مصداقية أجهزة الأعلام بخاصة في القضايا التي تهم صحة البشر، مثل ما يتعلق بالأغذية المعدلة وراثياً، وأنه في ظلّ عصر العولمة وتقدّم وسائل الاتصالات فإن الحقائق وأنصاف الحقائق والأكاذيب الصارخة تخترق حدود البلدان بسرعة فائقة، في عصر السيطرة الصامتة فإن الحكومات تعجز عن التحكم في سطوة الشركات وتعجز عن تحقيق مصالح مواطنيها في الوقت نفسه.

وأوضح **الفصل الثامن** أن العديد من مؤيدي الليبرالية قد أشاروا إلى أن رأسمالية السوق غير المقيدة يمكن أنْ تكون مدمرة للمجتمع المفتوح، وفي ظلّ عدم قدرة الحكومات على القيام بدورها المأمول، فإن قطاعاً متزايداً من رجال الأعمال قد أصبح يقوم بأدوار الخدمات الاجتماعية.

ولقد أشار **الفصل التاسع** إلى الرؤية المستنيرة لبعض رجال الأعمال من أن تزايد نسب الفقر والبطالة والأمية في المجتمع ضارة جداً بالمستثمرين الذين سيجدون من الصعوبة بمكان الحصول علي عمال مهرة، وأنهم لن يجدوا إلا سوقاً محدودة لمنتجاتهم، وأن النشاط الإجرامي سيتزايد ما يؤدي إلى تراجع الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن آثار سلبية للهجرة الداخلية، وتعيق هذه العوامل تقدّم أي بلد.

ولقد أصبح العديد من مسؤولي الشركات يدركون أن المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت ضرورة إذا ما كانت الشركة تريد المحافظة على مصالحها التجارية. وأشار **الفصل العاشر** إلى وجود العديد من الصعوبات التي تكتنف قيام الشركات متعددة الجنسيات ببعض الأدوار الغائبة للدولة في دول العالم الثالث في المواضع التي ضعف فيها دور الدولة كثيراً. كما إنَّ الشركات تظل دائماً ذات دوافع تجارية وليست دوافع أخلاقية وبذلك تظل تلك الدوافع تحت رحمة تقلبات السوق، وأن الاعتبارات الأخلاقية والاعتبارات التجارية تتطابق أحياناً، ولكن ذلك لا يحدث دائماً في ما يتعلق بمصالح المواطنين.

واستعرض **الفصل الحادي عشر** الحركات الاحتجاجية التي نشأت في العالم والتي ضمت فئات مختلفة ذات مصالح متباينة. ويعتبر تجمع مناهضو العولمة إبان الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل في عام ١٩٩٩ مثالاً لتلك الحركات الاحتجاجية، فضلاً عن جماعات أنصار البيئة وأنصار السلام. كما أوضح أن هناك إدراكاً عاماً لدى رجال الأعمال بأن عدم المساواة قد يكون مسؤولاً عن درجة عالية وغير مقبولة من القلق الاجتماعي، وأن النشاط العالمي الذي يؤدي إلى مجرد تدفقات لرؤوس الأموال مع ارتفاع لمعدلات النمو وفي ظلّ تعميق عدم المساواة بين الفئات يؤدي إلى إفقاد الحكومات مصداقيتها.

إن الاعتقاد بتساقط ثمار النمو هو اعتقاد خاطئ من أساسه، ويجب إعادة النظر في جميع السياسات الاقتصادية الوطنية المتبعة وذلك بالعمل على كبح سطوة الشركات الكبرى من خلال عملية إعادة للتنظيم، وبالتشديد على دور المؤسسات الوطنية التي تتولى الرقابة والتنظيم، ودور البحث العلمي الجاد والمحايد، إلا أن إعادة صياغة السياسات على المستوى الوطني إن كانت شرطاً ضرورياً فهي ليست شرطاً كافياً، إذ يجب إعادة تصحيح مسار المؤسسات الدولية بغرض تحقيق متطلبات أولئك الذين لم يجنوا أي ثمار من العولمة ■